



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور
كلية الحقوق والعلوم السياسية



نيابة العمادة للدراسات في التدرج

قسم الحقوق

الحماية الدستورية للحقوق والحريات ودورها في تكريس دولة القانون

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص :قانون دستوري

إشراف الاستاذ :
بالة عبد العالي

إعداد الطالب :
لحماري عبد الكريم

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
زواقري الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور	رئيسا
بالة عبد العالي	أستاذ مساعد -أ-	جامعة عباس لغرور	مشرفا ومقررا
باديس الشريف	أستاذ مساعد -أ-	جامعة عباس لغرور	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2017-2018



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير

إنه ليسعني أن أسجل أسمى عبارات التقدير والاحترام إلى أسناذي المحترم
- بالة عبد العالی -

الذي أشرف على إعداد هذه المذكرة وما أصدى به من توجيه ونصح
إذ أنه كان ينبع خطوات هذا البحث خطوة خطوة حتى استقر على هذه الصورة .
كما لا يفوتني أتوجه بشكري إلى أسرة كلية الحقوق والعلوم السياسية بالمرکز
الجامعي خنسلته .

واخص بالذكر عميد الكلية والبروفيسور زواقري الطاهر ورئيس القسم

الدكتور دمان ذبيح عماد

كما لا أنسى أعضاء لجنة المناقشة

وأتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني ووقف بخانبي وخاصة الدكتور لحماري

مرشيد والأسناذ لحماري فرحات .

لحماری عبد الکریم

إهداء

بلك فخر واعتزاز
وبعد إنهاء هذا العمل
أهدي ثمرة جهدي إلى
والداي اللّٰهين
زوجتي وأبنائي الأعراء دعاء طه أنس
إلى إخوتي وأخواتي
إلى كل من ساندني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذاكرة
إلى كل هؤلاء اهدى ثمرة جهدي

لماري عبد الكريم

المقدمة

مقدمة:

تكمن حقيقة حماية حريات الإنسان في اعتبار المكانة التي برأه الله تعالى فيها عندما خلقه وكرمه بتفضيلة على كثير من المخلوقات، وفي اختياره خليفة له في الأرض.

ولا تكون حماية الحقوق وصيانة الحريات إلا بالتمتع بها وممارستها في الإطار القانوني المشرع به، كما لا يجوز الاعتداء عليها أو المساس بها سواء من سلطة أو من فرد أو جماعة.

وتعتبر الحرية من أسمى القيم التي يتمتع بها الإنسان على الإطلاق وبإجماع الإنسانية على مر العصور، فهي أعز ما يملكه وقوام حياته ووجوده، وكلما كانت هذه الحرية مكفولة لها ضمانات وجودها وممارستها كلما أزهى المجتمع وتقدم في مدارج الرقي.

إن كفالة الحقوق والحريات هي أهم الغايات المستهدفة في القوانين الوطنية أو الدولية. لقد ساد في العصر الحديث الفكر الذي يدعو إلى كفالة أكبر وأنجع لحقوق وحريات الأفراد في مواجهة الدولة صاحبة سلطة، بحيث تتمركز المهمة الأساسية المسندة لدولة في المحافظة على تلك الحقوق وحمايتها من الاعتداء عليها أو المساس بمضمونها، ويعد هذا الاتجاه بمثابة العصر الذهبي للحرية، والذي أتى كرد فعلي تلقائي للعصور السابقة التي أهدرت فيها تماما معاني الحرية، وانعدمت في ظلها الضمانات الكفيلة بتوفير الحياة الإنسانية الكريمة.

ولقد ترتب على نضال الأفراد والشعوب في مواجهة قهر السلطة والدفاع عن حقوقهم وحررياتهم في كثير من مراحل التاريخ البشري، أن انتقلت

الحرية من مجرد أفكار ورؤى مثالية يدعو إليها المفكرون، وتتطلع عليها الشعوب، إلى حقوق معترف بها ويحميها القانون باعتبارها شرط أساسي من شروط استقرار الدول، وحماية نظامها السياسي والاجتماعي، يقول الفقيه "جورج فيدال": "من الممكن أن لا أعلم جيدا ما هو دور القانون في المجتمع، لكن أعلم جيدا ماذا يعني مجتمع دون قانون". فعلى ذلك يجب أن تتوفر السلطة ضمانات ناجعة تكفل احترام هذه الحقوق وتتعهد باحترامها، فلا حرية بدون قانون يخضع له الحكام والمحكومين على السواء، وهذا هو المفهوم الذي يتفق عليه غالبية رجال القانون والسياسة عند تعريفهم لـ: "دولة القانون".

فالدولة هي صمام امن للحقوق والحريات متى كانت دولة القانون، إذ تخضع ذاتها لمضمون القوانين التي تضعها، وتتقيد بها إعمالا لمبدأ المشروعية، كما تتولى إسباغ حمايتها للحقوق الفردية والجماعية بتوقيع الجزاء الرادع على كل من يهدرها أو يعتدي عليها، وسواء كان هذا من رجال السلطة أو من إحدى مؤسساتها أو من الأفراد العاديين.

لقد شهدت النصوص القانونية وخطابات الساسة في العقدين الأخيرين للقرن الماضي اكتساح- منقطع النظير -بعبارة "دولة القانون"، فكل مشروع أو إصلاح مهما صغر أو كبر شأنه إلا وتم ربطه بتلك العبارة "الرنانة" للإضفاء عليه نوعاً من المشروعية والقبول إلى درجة أن أصبحت دولة القانون مقدسة في أعين غالبية السياسيين والقانونيين على أية دولة حيث تقدم على أنها قمة تطور كل من القانون والسياسة وأن إطلاق تسمية الدولة الحديثة غير جدير بغير "دولة القانون"، وهي أيضا كضمان ضروري لحقوق وحريات الفرد، ف "بدون دولة القانون لا وجود للحرية"، وبدولة القانون وحدها تضمن احترام الحريات والحقوق الأساسية.

غير أنه لا بد من القول أن دولة القانون التي نعيش تداعياتها اليوم ليست وليدة الحاضر أو أمس القريب، بل هو بفعل تراكمات خلفتها لنا الحضارات التي تعاقبت على مر العصور والتي استمدت قيمها من الأديان السماوية فاجتهد في تطويرها وتحسينها المفكرون والفلاسفة وذلك بما يخدم الأفراد ويحمي حقوقهم وحررياتهم.

إن دولة القانون ما هي إلا تطويرا لموسا لمفهوم الدولة القانونية (الدولة الشرعية L'Etat Légal) التي تركز على النظام البرلماني، وتعمل أجهزتها وفق القوانين التي تشرعها السلطة التشريعية، وتنفيذها السلطة التنفيذية التي تعمل على تطبيق تلك القوانين، كما تسهر السلطة القضائية على احترام ذلك وحماية حقوق وحرريات المواطنين من أي اعتداء.

بهذا قد تبدو لنا ولأول وهلة أن العلاقة بين دولة القانون والحرريات بسيطة أي أن دولة القانون هي التي تلتزم باحترام القانون وبذلك تحترم الحقوق والحرريات وضمان ممارستها، والدولة تخضع للقاعدة القانونية التي هي لوحدها تسمح بوجود نظام ردي منظم، وهذا يمكن القول أن دولة القانون هي الوحيدة التي بمقدورها ضمان ممارسة الحقوق والحرريات بشكل فعال.

لكن إذا بحثنا في تحديد مفهومي الحرريات ودولة القانون والأسس التي تقوم عليها لوجدنا اختلافا بيننا في آراء الفقهاء والفلاسفة، مما يخلص بنا إلى تحديد الإطار الذي نبحث فيه بالإجابة على الإشكالية التالية: ما هي الأسس التي تبنى عليها دولة القانون الحامية للحقوق للحرريات؟ وما هي الضمانات الأكثر نجاعة في تلك الحماية؟ وبالتأكيد لا يمكن الوصول إلى إجابة واضحة وعلمية وموضوعية دون تحديد مفهوم كل من الحقوق والحرريات ودورها في تكريس دولة القانون.

وبخصوص أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فهو وإن كان موضوعا عريقا لارتباطه بنشأة الإنسان، إلا انه لا يزال الهدف المنشود إلى يومنا هذا وسيظل كذلك. والجديد فيه حول ما ينص عليه كل تعديل دستوري من إضافة من شأنها توطيد وتكريس أكثر للحقوق والحريات وإرساء لدولة القانون.

أما عن أهمية موضوع البحث فتكمن في عملية تسليط الضوء على اهم وأكثر ما تردد في الأدبيات القانونية وخطابات السياسيين منذ بداية العقدين الآخرين للقرن الماضي، وهما: "دولة القانون، وحماية الحقوق والحريات في الدستور" قصد استجلاء الأسس التي تبنى عليها الحقيقة.

كما نطمح بهذه الدراسة التي خصصناها لأحد فروع المعرفة القانونية الدستورية ألا وهو الحقوق والحريات وبشكل أكثر خصوصية لتعميق الرؤية في موضوع دولة القانون التي تمتاز بضمان حماية الحقوق والحريات، وذلك من خلال دراسة قانونية.

أما عن الصعوبات التي وجدناها خلال دراستنا لموضوعنا هذا فنوجزه فيما يلي:

- اتساع موضوع البحث لدرجة كبيرة لم تسمح لنا بإجراء ان نفصل في كل جزئية على الوجه الأكمل وكذا النظر في النصوص القانونية الأخرى غير الدستورية مثل التشريع العادي والتنظيم، ولا على الجوانب التطبيقية العملية.

- تعدد جوانب الموضوع وتشعبه، فهو يتصل في جانبه القانوني بالقانون العام الداخلي لاسيما الدستوري والقانون الجنائي وكذا النظم السياسية والقانون الدولي العام وأحيانا القانون الخاص.

لقد اعتمدت التقسيم الثنائي للبحث، وفقا لخطة من فصلين حيث:
تم تناول الإطار المفاهيمي للحقوق والحريات في الدستور وذلك في
الفصل الأول الذي قسمناه هو الآخر إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول
ماهية الحقوق والحريات في الدستور أما الثاني فقد تطرقنا فيه إلى حماية
الحقوق والحريات في الدستور.

أما الفصل الثاني فهو بعنوان أسس الحماية الدستورية للحقوق
والحريات ودورها في تكريس دولة القانون وقسم على مبحثين الأول بعنوان
أسس الحماية الدستورية للحقوق والحريات والثاني موسوم بعنوان دور
الحماية الدستورية للحقوق والحريات في تكريس دولة القانون.
وفي الأخير تأتي الخاتمة التي حوصلنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها
في دراستنا المتواضعة والتي قد تكون ركيزة لدراسات أخرى لاحقة، ونأمل
ان تقدم إضافة ولو بسيطة في مجال البحث العلمي.

الفصل

الأول

الإطار المفاهيمي للحقوق
والحرريات في الدستور



⋮

•

•

⋮

⋮

•

⋮

•



.

:

.

:

,

.

:

:

:



.
1



-1

.3 1991



1
.

·
: :
—

·

·

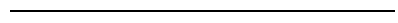
·

·

:

·

·



—¹

.83 2000



.

.

.1

.

:

:

.

:

:

.84

-1



1
.

: :

.

: :

_1

.34 2000

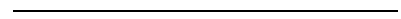


.1

: :

.2

: :



-¹

.42 2005

.43

-²



1986

4

.

:

:

.

:

:



1
.

.

":

"

"

":

:

.44

—
-1



.

.1

.

.45

-.1



.1

.

.47 _____ -1



.1

: .

.

.

:

.

:

:

1940

.48

-1



.1

:

/1

.

1984

1966

....

1966

67

-1



.1

:

/2

.

"

"

"

"

.

-

.2

68

-1



. 1

.

.

:

:

.

)

/1

:(

.



.¹

1950

.

.1

.

.²

.

73

—¹

.78

—²



1.

:() /2

: /

.



4

2

. 1

:

-

.

-

.

-

.

-

-

.3

-



-
.1

: /

.

.2

.

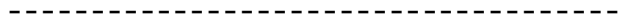
.3

6

.2

81	- ¹
84	- ²

i.4



:

*

.

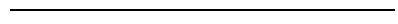
:

*

.

. 1

.85



-1



:

:

.1

2

19

3

.4

5

"

....

_1

.36 2008/2007

_2

.81

_3

.3 2004/2003

_4

.81 2004/2003

_5



1
.

2

:

:

:

3
.

_1

2013 11

.www.turess/alchourouk/623393

36 _2

2013

_3

:

.www.maroc.Droit.com



.

:

:

.

:

:

1

2

.³

:

:



.3 2007/2006

|

-¹

.236

-²

"

6

-³

."

1

.²

2016

41

.

:

:

3

i⁵(11)

4

.⁶ (14)

.66

-¹

-²

.40 2000/1999

-³

3738

2012/05/25

.www.alhewar.org

3

-⁴

.23 2006

"

11

-⁵

."

"

14

-⁶

."

2016

56

:

:

:

:

" 18

.¹

18

:

.²

18 -¹

www.un.org/ar/universel.declaration.humain.right/index.html.18/5/2017.15:55

hlibrary.umn.edu/arab/b003.html

18 -²



.

2016

42

: :

.

i¹

.

: :

.²



-¹

.13 1989

-²

. 302 2011



(12)

(17)

-

i¹

.²

2016

46

.

:

/1

"

"

.

.

"

12

-¹

..

"

17

-²

..



1989

(40)

» :

« i

1996

i 40

2016

67



:

/2

.

.

.

i

.

2016

02

46

: /3

".

:"



:

.

"

"

"

.

2016

55

.

:

:

"

"

.

:

:



.
:
:

1

2

3

4

2016

50

.
:
:

¹- Rafea ben achour, l'etat de droit en tunisie, disponible sur le liens Suivant :

[http// :aan.mmsh.univ.aix.fr/pdf18/5/2017,16](http://aan.mmsh.univ.aix.fr/pdf18/5/2017,16) :22

⁻²

.15 1990 3

. .15 ⁻³

i2010 i2 ⁻⁴



1
2
3
(20) " 4
(21) 5
2016 49-48

1 2001/2000 -1
.291 -2
³- J.revero, les libertes publique, pdf, 20/04/2017,13 :55
" 20 -4
" 21 -5
"



:

:

.¹

.

"

20

"

22

"

.

2016

48

.

:

:

.²

¹ - Jaque chevallie, l'assossiation entre public et privé, in rdp ; 1981,page, 895.



23

"

" 1
.

22

2"
.

"

2016

70

.

:

:

3
.

:

"

23

-¹

.

"

22

-²

.

³-Patrick wachsman, les droits de l'homme, 4eme, dalloz, paris,2002,page 91.



:

:

:

/1

-

.1

" 21

-

."

()25

":

."



_1

: /2

() () ()

.¹ ()

: :

i²

3

.⁴

"philippbraud"

-

.⁵

_1

. 67 2003/2002

i₂₀₁₀

_2

.31

_3

12 2004/2003

_4

.43 2006/2005

.56 2000

_5



:

/1

.1

:

/2

" () 21

()25

"

"

:

:

1966

:

:

:

.

:

.312

-1



:

:

:

:

:

.1

.2

"

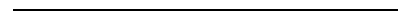
(23)

"

:

:

:"22



-¹

.30

-²

.61 2008

2



"

9

"

"

:

:

.1

" 17

"

:

:

.2

.111

—
_1

_2

.1 2013/2012



() 12

1"

"

:

:

:

:

:

" (16)

"

(10)

":

.

.

() 12 -1



:

.

:

:

"

.

11

":

."



:

:

"

25

1"

"

"

:

:

:

:

:

":26

.

13

"





. 1 .

:

:

27

2

":

"

": (2)

"

(15)

:

":

()

()

()

.

13 -¹

.438

-²



: :

.

" " "

15

1

":

.
2

-¹

.90 2010-2009

15 -²

الفصل

الثاني

أسس الحماية الدستورية
للحقوق السياسية وضماناتها
في الجزائر



:

.

.

1.

:

:

.

:

.

¹- Gaouti Mekamcha, La reconnaissance constitutionnelle des libertés publiques et leur protection, revue Algérienne S.G.E.P, P 60



:

,

1.

.

2.

3.

.

:

-148: 2004

.14

—₁

—₂

.149

.43

—₃



1.

,

.

:

2

.

3.

.118

.205

.127 2002

_1
_2
_3



.

" "

1.

2.

3.

4.

:

.

¹- Maurice Duverger, les partis politiques, librairie Armand, Clin, 1969, P 356.

²- André horio, droit constitutionnel et institutions politiques, édition Montchrestien, Paris,1972,p 24

.415

-³

.153 2004

-⁴



()

()

1.

2.

:

.85
,2005

—₁
—₂

.246



" "

:

-

.

)

-

(...

.

-

1.

"

"

:

.

-

.

-

2.

-

"

"

:

.

-

.219-218 :

-¹

.154-153

-²



)

-

.(

-

'
1.

:

.

-

.

-

.

-

:

.

-

.

-

.

-

.

-

.

-

.

-



_1



. -

:

. -

-

.

.

-

:

1

2 .

3 .

" "

1748

" "

1

14 ,2006,

.108-107 :

-²

.259

-³



1 .

" :

2 "

3 .

-1

.54-53 : 2005

-2

.262

³- Gaouti Mekamcha, La reconnaissance constitutionnelle des libertés publiques et leur protection, revue Algérienne S.G.E.P, P 32



1

.

:

2

3

.

4

.

5

.

'

.174

-1

.27

-2

.322

-3

.124

-4

.132

-5



1 .

,

2 ,

.

,

,

,

.

,

,

,

.54-53

-1

.53

-2



'

1
'

'

'

.

'

'

2

'

.

:

'

3
'

'

4

.

.299

—
_1

.60

_2

.49

_3

.223

_4



'

1.

'

:

.

-

.

-

.

-

.

:

.106

-1



.

1989

1976

1963

.

11/89

07/90

01/82

28/89

13/89

19/91

.

1996

:

-

.



.

-

.

-

:

1

.

2

.

"

:

3

"

.

.157

-¹

.36-35 :

-²

.27

-³

.

.

.

1

2.

:

.37

-¹

:

-²

.74



1

2.

()

.()

:

3.

.

.75 -¹

.80 -²

.77 -³



1 .

:

.

:

-

.

:

-

.

2

.

.161	- ¹
.189	- ²



:

1 .

2 .

.

.

.152 , -1
190 -2



:

.

1.

.

:

.

"

"

2

3

.

.90

—₁

.81

—₂

.167

—₃



.

1

.

:

2

,

3

.

.89

-1

-2

89

1998 102

36

-3

179 ,2005,

1

2.

1996

138

"

":

3.

147

": "

":

4 "

":

148

.315

-¹

.642

-²

.1996

139

-³

.1996

148

-⁴

155

"

1.

1996

149

"

" : ,

" :

1989

12

21/89

...

24

05/29

21/89

1992

...

2"

138

1996

:

1989

" : 1996

28

.65-64 :

-¹

.65-64 :

-²



"

.

1

3

2

4

()

5

.

1996

139

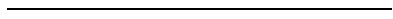
" :

.

.1996	32	- ¹
.1996	35	- ²
.1996	22	- ³
.1996	23	- ⁴
.54	,	- ⁵



1.



: -1

i¹

¹ - I.F.E.S. opt, cité, p. 26



:

.

.

:

:

i¹

2

.

¹ - Jean Douveleuv, Oliver Douveleuv, Le principe d'indépendance de l'autorité judiciaire aux autorités administratives indépendantes, Mélanges en hommage de Jacques Geogel, éd. Apogée, 1998. p : 523.

. -²

.157 (.)



.

.

.

.

.



1

2

.

.

:

.

.

—

.

—

—

.

.

":

"

¹ -Jean – Danis Bredin , Qu'est – ce que l'indépendance du juge , justices , Revue général de droit processuel , janvier – juin –Dalloz , 1996.

.159 : . -²

1983

.1985

:

:

.

.

.1

.

—

.

—

.

—

.

—

¹ -Roget Perrot, *Institutions judiciaires*, 7eme édition, Montchrestien Paris 1995, p : 329 – 352.



1

:

-1

.

.

2

.

.

¹ -Hubert Pinseau, *L'organisation judiciaire de la France*, la documentation française N° 4777, Année 1985. -2 p : 89.



: -

.

. :

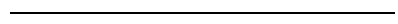
: -

1

2

.

3



₋₁

₋₂

.110

₋₃



. 1

.

:

-

. 2



34. j 2007

-¹

-²

1969

13

69 j 27

02



1
.

2
.

i³

:

-

.

.

.35

.110

. -¹

. -²

-³

351

:

2016

166

"

"

.

1
.

2
.

3
.

: 42 . -¹

: 162 . -²

277-276 . . -³



"

1"

.

2

.

-

.

.



-1

: 165

. -2



.

. 1

.

. 2

.

: 224

: 171

i -1

. -2



i¹

.²

.

.

i³

-3

.

2 -¹

: 54 . -²

: 61 . -³



.

:

:

.

:

. 1

.

: 171

. -1



-4



. 1

:

.

i 1969 : 82

.

. 2

:

.



157 149 -¹

: i 1979 . -²



2016

156

":

."

:

157

"

."

.

.

"

":

165

166

.

i¹

:

167

157

157-156-154

-¹



"

"
.

" :

174

"
.

.

⋮

.

.

.



.
 .
 :
 .
 i¹
 .
 i²
 .
 3
 .
 "
 .
 4
 .
 "

.
 i 1983
 69 i 68
 1996
 140
 -¹
 . -²
 .25
 . -³
 :25
 :34
 : -⁴



.

i¹

:

:

—
—
—

:

-1

.

.



.2010



:

—

—

:

—

.

.

.

:

.



.

.

:

-

.1

.2

: 357

. -1

. -2

97

:



.

:

-2

.

.

:

—

—

—

:

-

.



.1

: -

.2

144			- ¹
	151	33	- ²



.

.

.

:

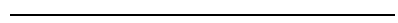
-3

.

.

.1

: 16



. -1



.

i^1

i^2

.

\cdot^3

-3

.

1989 : "

140

$_1$

"

$_2$

$_3$

.

.



.

.

.
1

i²

.

: 587 i 1940



: 587 . -¹
-²



. 1

:

:

.

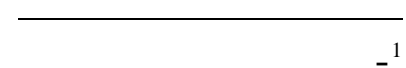
:

.

-

.

.



.587

. :

15

. - i: 81 i1990 -



.

.

.

:

.

.

.

—

.

—

—

.



:

—

—

—

—

—

:

-

—

.

":

"158"

"



.

"169"

"

.

":

"168"

":

."

"163"

.



:

.

.

.

"

"
.

.



.1

:

.

.1

.2

.

.2

i

.3

.

¹ -Hans Kelsen, *La garantie juridictionnelle de la constitution* , (dans) Revue du droit public et de la science politique en France et à l'Étranger , 1928.page 126

: 518

/ -²

³ -Luc Heuschling, *opt* , cité , p : 571



:
 .
 .
 .
 .
 .

i¹

-₁

i " " " " 1803

Guillaume Drago , justice constitutionnelle , droits N° : 34 , PUF 2002 , p : 119

: 69 i 1998



.

.

.

1

i²

3

.

/ : 524 : -¹

.119 i 1978

2006

/ -²

³ - Yves Poirmeu, op. , p : 294



.

1

.

.

:

:

.

:

.

:

.

:

:

-

.

:02 / -1



.

i¹ 1958

i 1949

1989

i 1974

1977

i² 1972

1954

.³

_____ / -¹
: 07 / -²

1974

1977

/ 7-6

/ : 1946 .

: 169 i 2004

:

. 1978 i02

09 1958 56 -³

(03)



.

.

i¹1958

i² 1958

.

3

.

:02 / -¹

09

i 164

-²

03

(/ : -³

:237 i 1998

)

2016

1

¹ -Ahmed Salem Ould Bouboutt : *l'apport du conseil constitutionnel au droit administratif Economica, Paris , 1987 , p : 48*



:

-

.

.

.

.



:¹

. .1

. .2

.() .3

. .4

. .5

: -1

— —

.

i²

.

.

¹ - Gagik Aroutoumian, Les Respectives d'amélioration de la justice constitutionnelle, problèmes Fonctionnels et institutionnels, Revue de justice constitutionnelle est européenne, N° : 01, p : 142 –143.

₋₂



:

:

-

(Les lois organiques)

.

1

.

2

.

.

/ -¹

.280 – 279 2001

123 : -²

.....

i¹

.²

.

.³

.⁴

¹.- Louis Favoreu et Loïc Philipe : *le conseil constitutionnel*, 3^{eme} édition, PUF, 1978 , p : 69 – 70.

" : 02/165 -²

:"...

: 147 / -³

⁴ -George Burdeau, François Hamon et Michel Troper : *Droit constitutionnel*, 25^e édition, L.G.D.I. 1997, p : 688.



:

-

.

.

.1

.2

:

-

: 156 -¹ / -²



1

.

.

.

2
.

.

37 1996 .

125 124 :

-¹

1958

² -Louis Favoreu, Loïc Philipe, op. . Cit. , p : 102



.

.

. 1

.

-2

.

1958

76 : 74

-¹

i 1996

125

— —

:

.89 2002 i : 03

1
.

i²

i³

1996 03/165

1958 01/ 61 -¹

1996 03/ 165

1958 -²

1958

: 類 1958

Jean Giquel, *Droit constitutionnel et institutions politiques* 16 eme édition, Montchrestien France 1999, p : 320 et suite.

Dominique Rousseau, opt. Cit. p.165 et suite.

³ -Louis Favoreu, Loïc Philipe, op. . cit. , p : 70.



132

":

1996

."

i" "

.1

¹ -Dominique Rousseau, op. Cit. , p : 171.



i¹

.

-4

:

2

.

3

.

:

-

4

.

. 1958

53

:

-¹

-²

: 30

/ -³

1996

10/ 77

-⁴



1
.

.

2
.

: -

3

4

.

10/ 163 -¹

² -François Luchaires, Le conseil constitutionnel, organisation et attributions, 2 édition, Economica Paris1997, p : 160.161.

-³

-⁴



1

2

3

:

-5

4

1996

73

-¹

² -François Guillaudre, *Election présidentielle en France et à l'étranger*, L .G.D.J.1996 , p : 466,467.

-³

1996

88

-⁴



1
.

2
.

:

-

.

.

.

.

1996

93

i 1958

16

-¹

1996

91

-²

:

-1

.

.

i¹

.

1958

02/60

1974

.²1992

: i 1958

02/60 -¹

Dominique Rousseau , op. . Cit. , p : 151

1996 166

² -Philippe Foillard, op. , cit. , p : 363.



. 1

. 2

.

60

-¹

1994

"

"

:-

Dominique Turpin , *Droit constitutionnel* , PUF, 1999.p 530.

1996

3 2 165

-²



:

-2

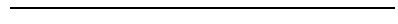
.

1
.

.

.

2
.



₋₁

₋₂

" : 1996

165

49

"

.



1

2

-¹

i1996

:
Yelles Chaouche Bachir, op. . Cit. . p : 61.

166 / 165 i 1958

02/ 62 :

-²



1
.

.

:

2
.

.

¹ -Jacques Meunier. Le pouvoir du conseil constitutionnel, essai d'analyse caligique
L.G.D.J France 1994, p : 320.

: 175 i 1990 - - - / -²



1.

.

.

:

2.

) 147 , - , - $\frac{-1}{-2}$ / .257 (

i¹

1976

1803

-

.²

1929

1904

1886

.⁴1971

³1937

":

02/ 06

-¹

"

1796

:

-²

1803

-

i 1798

. - i : 251

:-

-

-

. . .

. : 50 i 1998

.225

1986

-

-

/ -³

: 72

/ -⁴



²1946

i¹

³1949

1947

.⁴1971



-¹

2005

-

-

-

/ -²

: 44 i

: 44

/ -³

i 1971

-⁴

" : 175

."



.

.

.

.

:

.

—

.

—

:

-1

1



1
.

.

2
.

.

-560 - 1992

-

-

/ -¹

.561

. :

1937

-²

.225

-

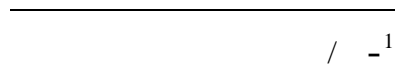


.1

.
()

-2

.



.93 2004 / -1



i¹

.²

3

.⁴1946

.⁵

—
_1

.
.27 — — / _2
_3

— —

: 190 3 , / _4
: _5

:
: 190 , / -

i 2000

/ -
756



.

.

-

-

.1

756

/ -¹



:

	1996	1989	
.191	182		2016
			1976

.

	1989	
2016		1996

.

1996

1996

i¹ 183

	(3)	(9)	" ₋₁
(1)	(2)	(2)	
	...	(1)	
."	(3)		(6)



- - 1

. 2

190-186

:

—
—
—
—

.³2016

191-190



-1

: 950 i 1990

² -Yelles Chaouche Bachir , op. . Cit. . p : 12-18

" :01/ 165 -³

"



192

:

. —

. —

. —

. —

30 50

. —

165

.¹

": 169

."

.²

":01/ 165 -¹

"

² -Frédéric Joël Aivo , Le juge constitutionnel et l'Etat de droit en Afrique , l'exemple du modèle béninois , l'Harmattan Paris 2006 , p :173.

خاتمة

:

.

:

:

:

-

.

"

"

()

"

"

"

"

"

"

"

"

"

"

."Yves Madiot"

.

-

"

(Michel Miaille)

."

- -

-

.

:

i

i i

.

:

.

:

:

.

:

-

L'Etat légal "

"

.L'Etat de droit

:

-

i

...

-

i

.

:

:

i

-

:

o

.

○

.

○

i

○

.

○

.

○

.

○

.

-

.

-

i

.

-

.

-

.

:

-

○

.

i

○

.

i

i

: "

i "

.

المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم درويش، القانون الدستوري، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2004.
2. إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000.
3. إحسان حميد ألمفرجي - نظرية الدستور - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - العراق 1990.
4. أحمد سحنين، الحريات العامة في ظل الظروف الاستثنائية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.
5. الأحمدى عبد الله، قراءة نقدية في مسودة الدستور ملاحظات ومقترحات، من أجل دستور كل شعب، نشر في الشرق 11 مارس 2013 على الموقع www.turess/alchourouk/623393.
6. الإدريسي رشيد، الحقوق والحريات الأساسية في الدساتير المغربية، المغرب، الجزائر، موريتانيا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.maroc.Droit.com.
7. إسماعيل مرزة، مبادئ القانون الدستوري والعلم السياسي، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، الطبعة الثالثة 2004.
8. أونيسي ليندا، الأحزاب السياسية والانتخابات في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية، 2004/2003.
9. بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، السنة الجامعية 2006/2005.

10. البرلاوي احمد، الأحزاب السياسية والحريات العامة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000.
11. بن تمسك عزوز، حماية القضاء الإداري التونسي لمبدأ حقوق الدفاع، مجلة الإجتهد القضائي، العدد3، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2006.
12. بن حماد محمد رضا، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية، الطبعة الثاني، تونس، 2010.
13. بن زيتون الوتباري ليلي، مكانة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الدستور التونسي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية تونس، السنة الجامعية 2004/2003.
14. بن مختار ابتسام، حق الطفل في التربية ، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تونس، المنار، السنة الجامعية 2009-2010.
15. بوعوني الأزهر، مجموعة النصوص المتعلقة والتنظيم السياسي والحريات العامة، منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية 1989.
16. تريعة نواره، صور المشاركة الشعبية في النظام الدستوري الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن عكنون، السنة الجامعية 2003/2002.
17. تدمرتازا عمر، الحريات العامة والدستور، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2003.
18. الجباصي محمد، الحملة الانتخابية لانتخابات المجلس التأسيسي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سوسة، تونس، السنة الجامعية 2012/2011.
19. جبر محمود سلامة، الحماية الدستورية والقضائية للحقوق الأساسية في العمل، منشورات مكتب الإعلام بمنظمة العمل العربية.

20. حافظ علوان، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحد الأمريكية، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
21. حسان محمد شفيق العاني – الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة -مطبعة جامعة بغداد 1986.
22. حسين عثمان محمد عثمان، القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2002 .
23. خالد سليمان شبكة، كفالة حق التقاضي، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (د.ت).
24. خالص خالد، حقوق الدفاع وفق التصور الدستوري الجديد، الحوار المتمدن، العدد 3738، بتاريخ 2012/05/25، على الموقع الإلكتروني www.alhewar.org.
25. خضر خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، الطبعة الرابعة، المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان، 2011.
26. الدباس محمد الصالح، علي عليان ابو زيد، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، جامعة القاهرة، 2005.
27. الدنداني سليم، الحق في الصحة في القانون التونسي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس، المنرو، السنة الجامعية، 2007/2006.
28. رابية سالم، مبدأ حرية التجارة والصناعة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، بن عكنون، السنة الجامعية 2013/2012.
29. رشيدة العام، المجلس الدستوري الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
30. رمسيس بهنام، علم النفس القضائي، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1979.

31. شاشو نور الدين، الحقوق السياسية والمدنية وحمايتها في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2007/2006.
32. عبد الغني بسيوني عبد الله – النظم السياسية والقانون الدستوري – مطبعة الدار الجامعية 1992.
33. عبد الغني بسيوني، مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1983.
34. عبد المنعم الشرقاوي، الوجيز في المرافعات المدنية والتجارية، القاهرة، دار النشر للجامعات المصرية.
35. عروس مريم، النظام القانوني للحريات العامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000/1999.
36. عزوز سكيينة، الحريات العامة في النظام القانوني الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008/2007.
37. عطوي مليكة، جرائم الصحافة وفقا للقوانين الجزائرية، المجلة الجزائرية، ع.ق.ا.و.س، العدد 2، 2010.
38. علوان محمد يوسف، محمد خليل مرسي، القانون الدولي لحماية حقوق الإنسان، الحقوق المحمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2000.
39. علي الباز، الرقابة على دستورية القوانين في مصر والأنظمة الدستورية العربية والأجنبية، دراسة مقارنة، طلعة الشعاع الفنية، 2001.
40. علي بن فليس، الحريات الفردية والجماعية في الدساتير الجزائرية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 36، عدد 02، 1998.
41. فرحات محمد نور، تاريخ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000.

42. ماجد راغب الحلو - النظم السياسية والقانون الدستوري - منشأة المعارف الإسكندرية - الطبعة الثانية 2005.
43. محمد السناري، القانون الدستوري - نظرية الدولة والحكومة - دراسة مقارنة، جامعة حلوان، مصر، (دون سنة النشر).
44. محمد الفار عبد الواحد، قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.
45. محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الرابعة، لبنان.
46. محمد حامد فهمي، المرافعات المدنية والتجارية، مطبعة فتح الله نوري، مصر، 1940.
47. محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2004.
48. محمد نصر مهنا، في النظام الدستوري السياسي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2005.
49. محمود علم الدين، حرية الصحافة في السودان، فترة الديمقراطية بين التشريع والممارسة، مجلة بحوث الاتصال، لاقاهرة العدد 3، يوليو 1990.
50. معاشو نبالي عظة، مبدأ حرية العمل من خلال المبادئ منظمة العمل الدولية والقانون الداخلي، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 2، كلية الحقوق تيزي وزو، 2008.
51. ميلود ذبيح، مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2006.
52. ناجي حكيمة، التجمعات العمومية والمظاهرات وسلطة الضبط في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر، بن عكنون، السنة الجامعية 2001/2000.

53. نجيب أحمد عبد الله الجبلي، ضمانات استقلال القضاء، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي والأنظمة الوضعية، المكتب الجامعي الحديث، 2007.

54. القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري 2016.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Rafea ben achour, l'état de droit en tunisie, disponible sur le liens Suivant : <http://aan.mmsch.univ.aix.fr/pdf18/5/2017,16> :22
2. Jaque chevallie, l'association entre public et privé, in rdp ; 1981.
3. Patrick wachsman, les droits de l'homme, 4eme, dalloz, paris,2002.
4. Gaouti Mekamcha, La reconnaissance constitutionnelle des libertés publiques et leur protection, revue Algérienne S.G.E.P.
5. Maurice Duverger, les partis politiques, librairie Armand, Clin, 1969.
6. André horio, droit constitutionnel et institutions politiques, édition Montchrestien, Paris,1972.
7. Gaouti Mekamcha, La reconnaissance constitutionnelle des libertés publiques et leur protection, revue Algérienne S.G.E.P.
8. I.F.E.S. opt, cité.
9. Jean Douveleuv, Oliver Douveleuv, Le principe d'indépendance de l'autorité judiciaire aux autorités administratives indépendantes, Mélange en hommage de Jacques Geogel, éd. Apogée, 1998.
10. Jean – Danis Bredin , Qu'est – ce que l'indépendance du juge , justices , Revue général de droit processuel , janvier – juin –Dalloz , 1996.

11. Roget Perrot, Institutions judiciaires, 7eme édition, Montchrestien Paris 1995.
12. Hubert Pinseau, L'organisation judiciaire de la France, la documentation française N° 4777, Année 1985.
13. Hans Kelsen, La garantie juridictionnelle de la constitution , (dans) Revue du droit public et de la science politique en France et à l'Etranger , 1928.page 126
14. Luc Heuschling, opt , cite.
15. Guillaume Drago , justice constitutionnelle , droits N° : 34 , PUF 2002.
16. Ahmed Salem Ould Bouboutt : l'apport du conseil constitutionnel au droit administratif Economica, Paris , 1987.
17. Gagik Aroutoumian, Les Respectives d'amélioration de la justice constitutionnelle, problèmes Fonctionnels et institutionnels, Revue de justice constitutionnelle est européenne, N° : 01.
18. Louis Favoreu et Loïc Philippe : le conseil constitutionnel, 3 eme édition, PUF, 1978.
19. George Burdeau, François Hamon et Michel Troper : Droit constitutionnel, 25 édition, L.G.D.I. 1997.
20. Jean Giquel, Droit constitutionnel et institutions politiques 16 eme édition, Montchrestien France 1999.
21. Dominique Rousseau, opt. Cit.
22. François Luchaires, Le conseil constitutionnel, organisation et attributions, 2 édition, Economica Paris 1997.
23. François Guillaudre, Election présidentielle en France et à l'étranger, L .G.D.J. 1996.

- 24.**Jacques Meunier. Le pouvoir du conseil constitutionnel, essai d'analyse caligique L.G.D.J France 1994.
- 25.**Frédéric Joël Aivo , Le juge constitutionnel et l'Etat de droit en Afrique , l'exemple du modèle béninois , l'Harmattan Paris 2006.
- 26.**J.revero, les libertes publique, pdf, 20/04/2017,13 :55.

الفهرس

الفهرس

01	
07	:
08	
09	:
09	:
09	:
11	:
14	:
14	:
18	:
27	:
28	:
29	:
30	:
36	:
36	:
40	:
43	:
43	:
45	:
48	:
51	:
52	
53	:
54	:
56	:

64	:
66	:
67	:á
71	:
72	:
74	:
77	:
77	:
78	:
94	:
108	:
110	:
112	:
142	:
146	: